المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/12/2015

تكوين

نظمت مؤخرا، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة بالمؤسسات السجنية بالجهة، ورشات تكوينية لفائدة موظفي وموظفات المؤسسات السجنية بالجهة، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للسجين. وذكر بلاغ للجنة أن هذه الورشات التكوينية المنظمة حول موضوع "القواعد الدنيا لمعاملة السجناء في ضوء المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية"، تهدف إلى تكريس سياسة الانفتاح والتواصل والتفاعل مع كافة الفاعلين والمسؤولين على المؤسسات السجنية على المستوى الجهوي من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات السجنية وتقوية قدرات موظفي وموظفات المؤسسات السجنية في مجال حقوق الإنسان.

سميرة بيكاردين : الحكومة تمارس العبث بعينه بشأن مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

◆ الرباط: فطومة نعيمي

قالت رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، سميرة بيكاردين، إن الحكومة تمارس «العبث بعينه بشأن مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز».

وأوضحت سميرة بيكاردين أن الحكومة، من خلال وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، «تضلل الرأي العام بقولها إن مشروع القانون المتعلق بالهيأة هو نتاج منهجية تشاركية ومشاورات مع الهيئات ومكونات المجتمع المدني والحقوقي المشتغلة خاصة في مجال النهوض بحقوق المرأة الإنسانية». وأضافت: « فالمشروع لا يعكس أي أثر للمنهجية التشاركية التي تدعي الوزارة اعتمادها بهتانا وتضليلا للرأي العام».

واستطردت موضحة: «الوزارة توصلت بآراء النسيج الجمعوي ومقترحاته وتصوراته حول الهيئة لكنها لم تأخذ بها. لذلك نطالبها بنشر هذه الآراء لتنوير الرأي العام حول المسار الحقيقي الذي اتخذته المشاورات بشأن إحداث الهيأة».

وكشفت رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، التي كانت تتحدث يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2015 في ندوة عقدتها الجمعية بالرباط حول موضوع: «من أجل هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز مستقلة وقوية وناجعة»، أن مشروع القانون 79-14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي يوجد حاليا قيد الدراسة بمجلس النواب في أفق المصادقة عليه «هو دون طموحات الحركة الحقوقية والنسائية والهيئات الدستورية لأنه يقدم تصورا لهيئة استشارية عادية لا صلاحيات أساسية لها».

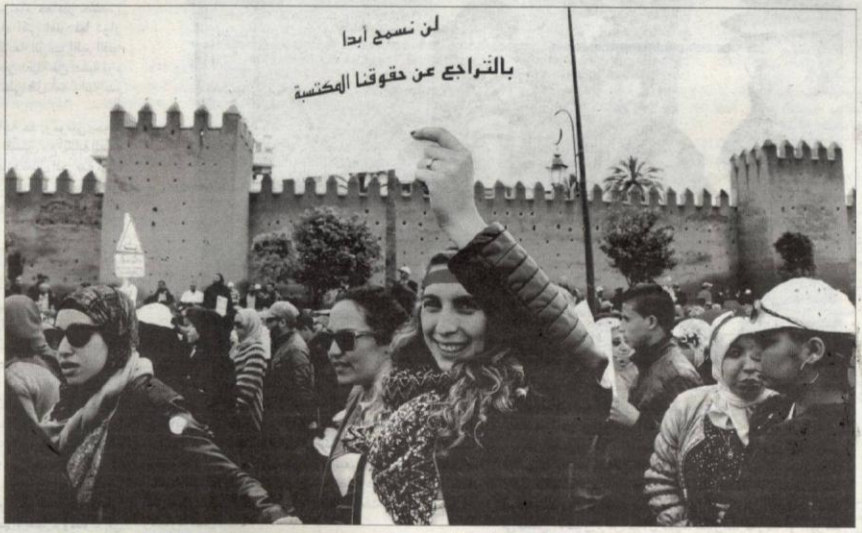

وبالنسبة لرئيسة الجمعية، التي تواصل مسلسل ترافعها بشأن مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة، فإن مقتضيات المسودة المعدلة لمشروع القانون تحتمل الكثير من الملاحظات والمؤاخذات تهم أساسا غياب ديباجة لمشروع القانون وغياب التدقيق في المصطلحات التعريفية وكذلك التدقيق في الصلاحيات والاختصاصات وتهم تأليف الهيأة، وأجهزتها.

وفي هذا السياق، أوضحت بيكاردين أن مشروع القانون المعروض حاليا على البرلمان «يتضمن تراجعات كبيرة حيث سجلنا في الجمعية غياب التدقيق في التعريفات المتعلقة بالتمييز وفي الاختصاصات وصلاحيات الهيأة إذ أن المشروع الحالي، وبخلاف مسودة المشروع الأولى، يغيب بشكل شبه تام الصلاحيات الحمائية للهيأة فيما يحتفظ لها بالدور الاستشاري فقط، في خرق صريح للدستور ولمقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي وضع تصورا متكاملا لوظائف الحماية والنهوض بالمساواة».

ودعت سميرة بيكاردين إلى «تجويد النص ارتكازا على المقترحات المقدمة من قبل المجالس الدستورية والهيئات والتحالفات الحقوقية والنسائية». وفي هذا السياق، قدمت بيكاردين مجموعة من مقترحات تعديلات، أصدرتها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب في دجنبر الجاري وتعكس تصورها من أجل هيأة «مستقلة وضامنة للمساواة». وتعتبرها «ضرورية لإحداث هيأة قوية ذات سلطة وتتمتع بصلاحيات حمائية وشبه قضائية». وركزت بيكاردين ضمن مقترحات التعديلات على ضرورة وضع تصدير وديباجة لمشروع القانون يتضمن التذكير بالمقتضيات الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان وبحقوق النساء وبإعمال المساواة والمناصفة وحظر التمييز، والتذكير بالتزامات المغرب الدولية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء. وأضافت إلى ذلك ضرورة إدراج تعريفات دقيقة تتعلق بالتمييز المباشر وغير المباشر منه، وبتكافؤ الفرص، والمناصفة والنوع الاجتماعي والمساواة. وأكدت على ضرورة أن تكون الهيأة تتمتع بالقوة والسلطة وذات صلاحيات حمائية وشبه قضائية، وتمكينها من آليات التقرير والتتبع والمراقبة في الحالات المتعلقة بانتهاك حقوق النساء وحالات التمييز ضدهن. وأكدت بيكاردين، في ما يهم تشكيلة الهيأة، على ضرورة تعيين فريق عمل دائم ومحدود ومختص في قضايا المساواة والمناصفة، تتوفر فيه معايير الخبرة والكفاءة والنجاعة والاستقلالية، مع ضرورة ضمان التعددية واستحضار مبدأ المناصفة.

اليزمي يستعرض حصيلة نشاط مجلس حقوق الإنسان

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان راض عن حصيلة المؤسسة الحقوقية التي يوجد على رأسها، فبرأي اليزمي، فإن هناك إنجاز مهم تحقق سنة 2015، ويستحق الأخذ بعين الاعتبار، وهو ذاك التفاعل الذي حصل بين البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اليزمي، الذي أدلى بتصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، استعرض فيه حصيلة إنجازات المجلس برسم السنة الحالية، بأنه في 22 يوليوز من السنة الحالية تمت أمام مجلس المستشارين مناقشة التقرير الأول الذي عرضه المجلس على الغرفتين مجتمعتين، تطبيقا للفصل 160 من الدستور.

وأضاف أن هذه الدورة تميزت بتدخل ثماني فرق برلمانية وجرت بحضور ثمانية وزراء تدخلوا هم بدورهم، مشيرا إلى أن التقرير الكامل لهذه الدورة تم نشره من قبل المجلس.

كما عرفت هذه السنة تجليا آخر لهذا التفاعل، يضيف المتحدث، إذ طلبت إحدى الغرف البرلمانية رأي المجلس بخصوص مشاريع قوانين تهم الإعاقة ومحاربة الإرهاب وهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والملتمسات والمقترحات التشريعية.

ومن جهة أخرى، أشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مشاركة المجلس في العملية الانتخابية التي عرفها المغرب سنة 2015 والتي همت جوانب مختلفة، حيث ذكر بأن المجلس أصدر خلال مناقشة البرلمان للقوانين الانتخابية والقوانين المنظمة للجماعات، المحلية، مذكرة بعنوان «45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا».

وتلا هذا التقرير، يستطرد اليزمي، إحداث اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس، إذ تم اعتماد 4024 ملاحظا يمثلون 34 جمعية وطنية، و6 هيئات دولية، وتنظيم 6 دورات تكوينية لفائدة 1200 متدرب، مشيرا إلى أن المجلس، من جهته عبأ 474 ملاحظا وأصدر تقريره الأولي يوم 6 شتنبر 2015. وبخصوص تفاعل المغرب مع الهيئات الأممية لحقوق الإنسان، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالزيارة الثانية من نوعها لفريق تقني عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأقاليم الجنوبية للمملكة، شهر أبريل 2015 بدعوة من المملكة ومن المجلس.

وقال إن هذا الوفد تمكن من تنظيم لقاءات مع ممثلي المجتمع المدني، ومن عقد اتصال مباشر بلجن جهوية مشهود لها بالمهنية والمصداقية والاستقلالية على المستوى الوطني كما الدولي.

أما في ما يتعلق بموضوع الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فأوضح السيد اليزمي أن المجلس «يتعامل مع المسألة في إطار الاحترام الدقيق لصلاحياته دون إغفال أن مؤسسات عديدة أخرى تتولى هذه الإشكالية الاستراتيجية».

وفي هذا الإطار، يقول اليزمي، واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان طيلة هذه السنة، التفكير في معايير المشاركة الانتخابية لمغاربة الخارج انطلاقا من بلدان الإقامة، وذلك تماشيا مع مقتضيات الفصل الـ17 للدستور، مشيرا إلى أن المجلس سيقترح توصيات في هذا الشأن في تقريره النهائي حول ملاحظة الانتخابات.

وحسب اليزمي، فإن سنة 2015 كانت سنة غنية كما تشهد على ذلك العشرات من الإصدارات التي تعكس دينامية المجلس وتعامله بكل عدالة مع قضايا الإعاقة والانتخابات والمساواة والمناصفة والحريات العامة.

وإذا كان اليزمي راض عن حصيلة المجلس، خلال السنة التي تشرف على نهايتها، فإن الجدل الذي رافق موضوع الإجهاض، جعل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بالمبادرة الملكية في الملف، حيث قال إن مبادرة الملك، بتكليف المجلس والحكومة، ممثلة في وزارتي العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية بإجراء استشارات موسعة بشأن إشكالية الإجهاض بالمغرب، مكنت من خلق نقاش عمومي واسع، جدي وتعددي.

المبادرة الملكية بتكليف الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقيام باستشارات موسعة بشأن الإجهاض خلقت نقاشا جديا وتعدديا

3559/13

اليزمي : المبادرة الملكية ياطلاق نقاش وطني حول الإجهاض إنجاز يكتسي رمزية ودلالة عالية

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، إدريس اليزمي، إن مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتكليف المجلس والحكومة ممثلة في وزارتي العدل والحريات والاوقاف والشؤون الإسلامية بإجراء استشارات موسعة بشان إشكالية الإجهاض بالمغرب ، مكنت من خلق نقاش مجتمعي واسع جدي وتعددي.

وأوضح اليزمي استعرض فيه حصيلة إنجازات المجلس برسم السنة الحالية ، انه في المغرب، كما في سائر بلدان العالم ، فإن الإشكالية التي يطرحها موضوع الإجهاض حساسة للغاية ، كما أن الآراء بشأنه تبدو متضاربة ومتباينة، معتبرا ان هذه المبادرة الملكية تمثل " تجسيدا رائعا للديمقراطية التشاركية ، التي تبدو ملحة كلما تعلق الأمر بمواضيع حساسة تخلق جدلا بالمجتمع ، أو بأوراش استراتيجية". وأبرز اليزمي ، أن المبادرة الملكية بإطلاق نقاش وطني حول الإجهاض، " إنجاز يكتسي رمزية ودلالة عالية" ، موضحا أن المجلس انخرط في هذا الإطار، في عمل توثيقي موسع، وفي الإنصات إلى 66 جمعية وشبكة تمثل كافة أطياف المجتمع المغربي وتلقى 72 مذكرة كتابية وأكثر من 20 عرضا.

وبرأي اليزمي ، فإن هناك ثمة إنجاز مهم تحقق سنة 2015 ، ويستحق الأخذ بعين الاعتبار، وهو ذاك التفاعل الذي حصل بين البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكر في هذا السياق ، بانه في 22 يوليوز من السنة الحالية نمت امام مجلس المستشارين مناقشة التقرير الأول الذي عرضه المجلس على الغرفتين مجتمعتين ، تطبيقا للفصل 160 من الدستور.

واضاف أن هذه الدورة تميزت بتدخل ثمانية فرق برلمانية وجرت بحضور ثمانية وزراء تدخلوا هم بدورهم ، مشيرا إلى أن التقرير الكامل لهذه الدورة تم نشره من قبل المجلس.

كما عرفت هذه السنة تجليا اخر لهذا التفاعل ، يضيف المتحدث ، إذ طلبت إحدى الغرف البرلمانية رأي المجلس بخصوص مشاريع قوانين تهم الإعانة ومحاربة الإرهاب وهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمتضمنات والمقترحات التشريعية.

واعتبر اليزمي أن شراكة من هذا القبيل بين مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (هناك اكثر من 110 مؤسسة في العالم) والبرلمان ، بقى نظيرها على المستوى الدولي.

ومن جهة أخرى، اشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مشاركة المجلس في العملية الانتخابية التي عرفها المغرب سنة 2015 والتي همت جوانب مختلفة

وفي هذا الصدد ، ذكر اليزمي بأن المجلس أصدر خلال مناقشة البرلمان للقوانين الانتخابية والقوانين المنظمة للجماعات المحلية، مذكرة بعنوان "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا".

وتلا هذا التقرير ، يستطرد اليزمي ، إحداث اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس ، إذ تم اعتماد 4024 ملاحظا يمثلون 34 جمعية وطنية ، و6 هيئات دولية ، وتنظيم 6 دورات تكوينية لفائدة 1200 مندوب ، مشيرا إلى أن المجلس ، من جهته عبأ 474 ملاحظا وأصدر تقريره الأولي يوم 6 شتنبر 2015.

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن كافة المنظمات التي تتبعت باهتمام هذه الاستحقاقات الوطنية أجمعت على أن الاقتراع تم في جو توفرت فيه كافة الضمانات الأساسية للحرية والجدية والشفافية ،"وأن الاختلالات التي تم تسجيلها كانت محدودة ولم تؤثر على جوهر عملية الاقتراع

غير أن هذا الملاحظ ، يسترك المسؤول الحقوقي ، لا تعني أن الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب غير قابل للتحسين ، ولهذا السبب ، يضيف، " نعتزم في شهر يناير القادم تنظيم ندوة وطنية حول إصلاح القانون الانتخابي ، استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة "

وبخصوص تفاعل المملكة مع الهيئات الأممية لحقوق الإنسان ، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالزيارة ، الثانية من نوعها لفريق تقني عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان للاقاليم الجنوبية للمملكة، شهر أبريل 2015 بدعوة من المملكة ومن المجلس.

وقال إن هذا الوفد تمكن من تنظيم لقاءات مع ممثلي المجتمع المدني ، ومن عقد اتصال مباشر بلجن جهوية مشهود لها بالمهنية والمصداقية والاستقلالية على المستوى الوطني كما الدولي.

أما في ما يتعلق بموضوع الجالية المغربية المقيمة بالخارج ، فاوضح اليزمي أن المجلس " يتعامل مع المسألة في إطار الاحترام الدقيق لصلاحيات دون إغفال أن مؤسسات عديدة أخرى تتولى هذه الإشكالية الاستراتيجية" . وفي هذا الإطار، يقول اليزمي ، واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان طيلة هذه السنة ، التفكير في معايير المشاركة الانتخابية لغاية الخارج انطلاقا من بلدان الإقامة ، وذلك تماشيا مع مقتضيات الفصل ال17 للدستور ، مشيرا إلى أن المجلس سيقترح توصيات في هذا الشان في تقريره النهائي حول ملاحظة الانتخابات.

ومن جهة أخرى أشرف المجلس على دراسة حول المغاربة المقيمين في أوروبا الذين كانوا ضحية لحالات التمييز ، موضحا أن هذا التقرير كان من المقرر مناقشته خلال الاجتماع الأخير للجنة الفرعية في شهر أكتوبر الماضي ، لكنه وبطلب من الاتحاد الأوروبي سيتم تداوله خلال اجتماع اللجنة الفرعية للهجرة والشؤون لاجتماعية ، التي ستجتمع خلال الفصل الأول من سنة2016 . وحسب اليزمي ، فإن سنة 2015 كانت سنة غنية كما تشهد على ذلك العشرات من الإصدارات التي تعكس ديناميه المجلس وتعامله بكل عدالة مع قضايا الاعاقة والانتخابات والمساواة والمناصفة والحرات العامة كما أصدر المجلس دليلين حول التربية على حقوق الإنسان الأول موجه إلى أندية حقوق الإنسان والمواطنة والمؤسسات التعليمة . والأخر موجه للشباب ، بشراكة مع اليونيسكو ، فضلا عن إنجاز تحقيق وطني حول قيم حقوق الإنسان في المجتمع المغربي سيتم نشر نتائجه مطلع سنة 2016 ، وكذا إنهاء استعدادات إطلاق المعهد الوطني للتكوين حول حقوق الإنسان .

تقرير حقوقي يكشف أوضاع السجينات بجهة البيضاء-سطات

فاطمة ياسين

9272/4

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدارالبيضاء - سطات، اليوم الأربعاء بالدارالبيضاء، لقاء تواصليا مع مختلف الفاعلين والفاعلات المعنيين بأوضاع وحقوق السجناء والسجينات لتقديم تقريرها المنجز حول "حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز".

ويهدف التقرير الذي أعدته اللجنة بين غشت 2014 وغشت 2015، حسب مصدر حقوقي، إلى تشخيص أوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بجهة الدارالبيضاء-سطات، ورصد وتتبع مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، بالإضافة إلى بلورة توصيات واقتراحات من أجل ضمان حماية حقوق هذه الفئة.

وأضاف المصدر أن التقرير استند إلى مصادر متنوعة، تضمنت معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون، وتقارير زيارات ومقابلات لمجموعات الرصد المكلفة بتجميع المعلومات لسبع مؤسسات سجنية تابعة للجهة بالدارالبيضاء، والمحمدية، وبنسليمان، وبرشيد، وسطات، والجديدة، وابن حمد.

وأفاد المصدر نفسه أن التقرير يندرج في إطار صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المتمثلة في زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومتابعة أحوال السجناء ومعاملتهم، وإعداد تقارير عن الزيارات ورفعها إلى السلطات المختصة، كما يأتي في إطار برنامج عمل اللجنة الجهوية، المتعلق بتتبع وحماية حقوق الإنسان داخل سجون الجهة، وإعمالا لتوصيات المجلس المتعلقة بضرورة إعداد تقارير حول الفئات الهشة داخل السجون، الواردة في تقريره لسنة 2012 "أزمة السجون: مسؤولية مشتركة".

وسيشارك في اللقاء ممثلون وممثلات عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والقطاعات الحكومية المعنية، خاصة العدل، والصحة والتعليم، وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجالي السجون وحقوق النساء، بالإضافة إلى ممثلي وممثلات وسائل الإعلام.

أكد أن تكليف الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقيام باستشارات موسعة في الموضوع خلق نقاشا جديا وتعدديا

اليزمي: المبادرة الملكية بإطلاق نقاش وطني بشأن الإجهاض إنجاز يكتسي رمزية ودلالة عالية

9272/2

الرباط/أخبار الحوار
أم الغيث بوسيف

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتكليف المجلس والحكومة، ممثلة في وزارتي العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية بإجراء استشارات موسعة بشأن إشكالية الإجهاض بالمغرب، مكنت من خلق نقاش عمومي واسع، جدي وتعددي.

وأوضح اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، استعرض فيه حصيلة إنجازات المجلس برسم السنة الحالية، أنه في المغرب، كما في سائر بلدان العالم، فإن الإشكالية التي يطرحها موضوع الإجهاض حساسة للغاية، كما أن الآراء بشأنه تبدو متضاربة ومتباينة، معتبرا أن هذه المبادرة الملكية تمثل "تجسيدا رائعا للديمقراطية التشاركية، التي تبدو ملحة كلما تعلق الأمر بمواضيع حساسة تخلق جدلا بالمجتمع أو بأوراش استراتيجية".

وأبرز اليزمي أن المبادرة الملكية بإطلاق نقاش وطني حول الإجهاض "إنجاز يكتسي رمزية ودلالة عالية"، موضحا أن المجلس انخرط في هذا الإطار، في عمل توثيقي موسع، وفي الإنصات إلى 66 جمعية وشبكة تمثل كافة أطياف المجتمع المغربي وتلقى 72 مذكرة كتابية وأكثر من 20 عرضا.

وبرأي اليزمي، فإن هناك إنجازا مهما تحقق سنة 2015، ويستحق الأخذ بالاعتبار، وهو ذاك التفاعل الذي حصل بين البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وذكر، في هذا السياق، بأنه في 22 يوليوز من السنة الحالية تمت أمام مجلس المستشارين مناقشة التقرير الأول الذي عرضه المجلس على الغرفتين مجتمعتين، تطبيقا للفصل 160 من الدستور.

وأضاف أن هذه الدورة تميزت بتدخل ثمانية فرق برلمانية وجرت بحضور ثمانية وزراء تدخلوا هم بدورهم، مشيرا إلى أن التقرير الكامل لهذه الدورة تم نشره من قبل المجلس.

كما عرفت هذه السنة تجليا آخر لهذا التفاعل، يضيف المتحدث، إذ طلبت إحدى الغرف البرلمانية رأي المجلس بخصوص مشاريع قوانين تهم الإعاقة ومحاربة الإرهاب وهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والملتمسات والمقترحات التشريعية.

واعتبر اليزمي أن شراكة من هذا القبيل بين مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (هناك أكثر من 110 مؤسسات في العالم) والبرلمان، يقل نظيرها على المستوى الدولي.

ومن جهة أخرى، أشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مشاركة المجلس في العملية الانتخابية التي عرفها المغرب سنة 2015 والتي همت جوانب مختلفة.

وفي هذا الصدد، ذكر اليزمي بأن المجلس أصدر، خلال مناقشة البرلمان للقوانين الانتخابية والقوانين المنظمة للجماعات المحلية، مذكرة بعنوان "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا".

وتلا هذا التقرير، يستطرد اليزمي، إحداث اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس، إذ تم اعتماد 4024 ملاحظا يمثلون 34 جمعية وطنية، و6 هيئات دولية، وتنظيم 6 دورات تكوينية لفائدة 1200 متدرب، مشيرا إلى أن المجلس، من جهته، عبأ 474 ملاحظا وأصدر تقريره الأولي يوم 6 شتنبر 2015. وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن كافة المنظمات التي تتبعت باهتمام هذه الاستحقاقات الوطنية أجمعت على أن الاقتراع تم في جو توفرت فيه كافة الضمانات الأساسية للحرية والجدية والشفافية، وأن الاختلالات التي تم تسجيلها كانت محدودة ولم تؤثر على جوهر عملية الاقتراع.

غير أن هذه الملاحظة، يستدرك المسؤول الحقوقي، لا تعني أن الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب غير قابل للتحسين، ولهذا السبب، يضيف، "نعتزم في يناير المقبل تنظيم ندوة وطنية حول إصلاح القانون الانتخابي، استعدادا للانتخابات التشريعية المقبلة".

وبخصوص تفاعل المملكة مع الهيئات الأممية لحقوق الإنسان، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالزيارة الثانية من نوعها لفريق تقني عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأقاليم الجنوبية للمملكة، في أبريل 2015 بدعوة من المملكة ومن المجلس.

وقال إن هذا الوفد تمكن من تنظيم لقاءات مع ممثلي المجتمع المدني، ومن عقد اتصال مباشر بلجن جهوية مشهود لها بالمهنية والمصداقية والاستقلالية على المستوى الوطني كما الدولي.

أما في ما يتعلق بموضوع الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فأوضح اليزمي أن المجلس "يتعامل مع المسألة في إطار الاحترام الدقيق لصلاحياته، دون إغفال أن مؤسسات عديدة أخرى تتولى هذه الإشكالية الاستراتيجية".

وفي هذا الإطار، يقول اليزمي، واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طيلة هذه السنة، التفكير في معايير المشاركة الانتخابية لمغاربة الخارج انطلاقا من بلدان الإقامة، تماشيا مع مقتضيات الفصل 17 للدستور، مشيرا إلى أن المجلس سيقترح توصيات في هذا الشأن في تقريره النهائي حول ملاحظة الانتخابات.

من جهة أخرى، أشرف المجلس على دراسة حول المغاربة المقيمين في أوروبا الذين كانوا ضحية لحالات التمييز، موضحا أن هذا التقرير كان من المقرر مناقشته خلال الاجتماع الأخير للجنة الفرعية في أكتوبر الماضي، لكنه وبطلب من الاتحاد الأوروبي سيتم تداوله خلال اجتماع اللجنة الفرعية للهجرة والشؤون الاجتماعية، التي ستجتمع خلال الفصل الأول من سنة 2016.

وحسب اليزمي، فإن سنة 2015 كانت سنة غنية كما تشهد على ذلك العشرات من الإصدارات التي تعكس دينامية المجلس وتعامله بكل عدالة مع قضايا الإعاقة والانتخابات والمساواة والمناصفة والحريات العامة. كما أصدر المجلس دليلين حول التربية على حقوق الإنسان، الأول موجه إلى أندية حقوق الإنسان والمواطنة والمؤسسات التعليمة، والآخر موجه للشباب، بشراكة مع اليونيسكو، فضلا عن إنجاز تحقيق وطني حول قيم حقوق الإنسان في المجتمع المغربي سيتم نشر نتائجه مطلع سنة 2016، وكذا إنهاء استعدادات إطلاق المعهد الوطني للتكوين حول حقوق الإنسان (و م ع).

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجتمعان المدني والحقوقي يسائلان الحكومة حول مشروع قانون العمال

5188/17

مساهمة منهما في إشراك مكونات المجتمع المدني بمدينة وزان في النقاش العمومي حول العمالة المنزلية ، كان فضاء دار الشباب المسيرة الذي يعيش اليوم يتما ثقافيا وفكريا ، بعد الزمن الجميل الذي استقبل فيه قامات من المفكرين طبعت الحياة الثقافية والفكرية باجتهاداتها ، (كان) على موعد مع لقاء دراسي حول " مشروع قانون العمال المنزليين " ، من تنظيم حركة الطفولة الشعبية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، وذلك مساء يوم الأربعاء 23دجنبر 2015 .

وزير التشغيل السابق جمال أغماني ، الذي يحسب له وبشهادة أكثر من جهة ، المجهود الذي قام به من موقعه الحكومي من أجل سن قانون ينصف فئة عريضة من المواطنين والمواطنات "يتمتعون بصفر كرامة، في عالم شغل غير مرئي ، ولا ينظمه قانون ، ذكر (الوزير السابق) بالشرعنة الوطنية والدولية التي تم الرجوع إليها عند صياغة أحكام المشروع ، وبالتضاريس الصعبة التي مر منها المشروع قبل أن يصل إلى الجلسة العامة لمجلس المستشارين في طبعته السابقة ، الذي صادق عليه بالإجماع بعد إدخاله لبعض التعديلات وخصوصا ما تعلق بسن تشغيل القاصرين / القاصرات الذي حدده في 16سنة .

من جهته ، ذكر محمد حمضي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالمواد ، 13و 16و 25كما هي واردة في الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والتي تسمح لهذه المؤسسة الدستورية التي تعنى بحقوق الإنسان ، بالدخول على خط هذا المشروع الذي سبق و أحيل عليها لإبداء رأيها الحقوقي في مضمونه . وشدد على أن مقترحات المجلس الوطني (مقترح تحديد سن الشغل في 18سنة مثلا) تستمد قوتها الحقوقية من عدة مرجعيات معيارية وطنية ودولية (دستور - 2011اتفاقية حقوق الطفل ، - الاتفاقية الدولية لحماية المهاجرين ، .....) .

الإطارات المدنية والحقوقية والنقابية التي تفاعلت مع ما جاء في المداخلتين المتكاملتين ، طالبت الحكومة التسريع بإحالة المشروع على مجلس النواب قصد المصادقة النهائية ، مع انتصار المؤسسة التشريعية لرأي وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. كما أبدت الفعاليات الحاضرة استعدادها الانخراط في الحملات التحسيسية للتعريف بهذا القانون .

■ محمد حمضي

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجتمع

ندوة بالناظور لحماية وتعزيز مكسب الحق في الاندماج الشامل للمهاجر

K 189/4

في إطار مشروع سوا لحماية وتعزيز مكسب الحق في الاندماج الشامل للمهاجر وأبنائه بمنطقة الريف نظمت شبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة بالحسيمة ، بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ووزارة العدل والحريات وصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، ندوة علمية وطنية حول ؟ سياسة الهجرة بالمغرب: واقع وآفاق ؟ بتاريخ 26 دجنبر 2015، وذلك بقاعة الندوات التابعة لأحد فنادق مدينة بالحسيمة.

وقد عرفت الجلسة الافتتاحية التقديم السياق العام لسياسة المغرب في مجال الهجرة من خلال مداخلة سفيان ايت حمو ممثل وزارة المكلفة بالمهاجرين ورئيس مصلحة الاندماج التربوي بمديرية شؤون الهجرة، ومداخلة السيد أحمد المتوكل رئيس شبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة اهم المشاريع التي باشرتها شبكة الأمل وفي هذا الصدد، من خلال عرض شريط فيديو حول مشروع ?سوا? لحماية وتعزيز مكسب الحق في الاندماج الشامل للمهاجر وأبنائه بعنطقة الريف.

وقد ركزت الجلسة الأولى على تجربة المغرب في تدبير ملف الهجرة ودور المجتمع المدني في ترسيخ ثقافة قبول الآخر، من خلال مداخلة الأستاذ احمد البردوحي عضو المكتب المسير لشبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية، الى عرض تجربة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين التنمية بالمحمدية. فيما تمحورت مداخلة الاستاذ محمد العوني رئيس منظمة حرية الاعلام بالمغرب حول صورة المهاجر جنوب الصحراء في الاعلام الوطني والمحلي.

وتحدث الاستاذ الجامعي والباحث في سياسة الهجرة، السيد محمد احمجيق ?حول الهجرة من دول جنوب الصحراء الى او عبر المغرب: الواقع والتحديات?. فيما تطرق الباحث في قضايا الحكامة والتنمية الديمقراطية الاستاذ محمد سيما الى ?المشاركة السياسية للمرأة المغربية اليوم بين الفرص المتاحة والتحديات القائمة .?وبدوره قدم الكاتب العام لبلدية سلوان والباحث في قضايا التنمية والحكامة المجالية عرضا حول ?تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة على ضوء انتخابات 04شتنبر 2015بين مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات.

سيما الباحث في قضايا الحكامة والتنمية الديمقراطية و مداخلة الكاتب العام لبلدية سلوان والباحث في قضايا التنمية والحكامة المجالية السيد عبد الصمد بلقايد.

و فيما تتعلق النقطة الثانية بحدود المشاركة السياسية للمرأة المغربية في ادارة الشأن العام على ضوء انتخابات 04شتنبر.

وعرفت هذه الندوة حضورا مكثفا لمجموعة من الفاعلين في مجال الهجرة، وممثلين عن المجالس الجماعية لكل من الجماعة الترابية للحسيمة وايث يوسف وعلي، ايث بوعياش، ايث قمرة، ازمورن، رواضي، اربعاء تاوريرت، وممثلين عن كل من الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، نيابة التعليم بالحسيمة، المندوبية الجهوية للصحة، الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل، وكالة تنمية اقاليم الشمال، المجلس الاقليمي للحسيمة، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، معهد الفندقة والسياحة بالحسيمة، المعهد العالي لمهن التمريض بالحسيمة، مندوب التعاون الوطني، ممثلي بعض الاحزاب السياسية وبعض الجمعيات المدنية، والسلطات المحلية، وعدد مهم من الطلبة.

وفي الجلسة الافتتاحية، قدم مسير الندوة الخطوط العريضة لهذه الندوة التي اعتبرها جد مهمة نظرا للتحول الذي عرفه المغرب في سياسة الهجرة، حيث تحول من بلد مصدر للمهاجرين الى بلد للاستقبال. من جانبه اوصى السيد سفيان ايت حمو ممثل وزارة المكلفة بالمهاجرين ورئيس مصلحة الاندماج التربوي بمديرية شؤون الهجرة، (اوصى) بتسريع وتيرة المصادقة على القوانين الخاصة بالهجرة و مواصلة التعاون مع المجتمع المدني.

وقدم السيد احمد المتوكل رئيس شبكة الامل

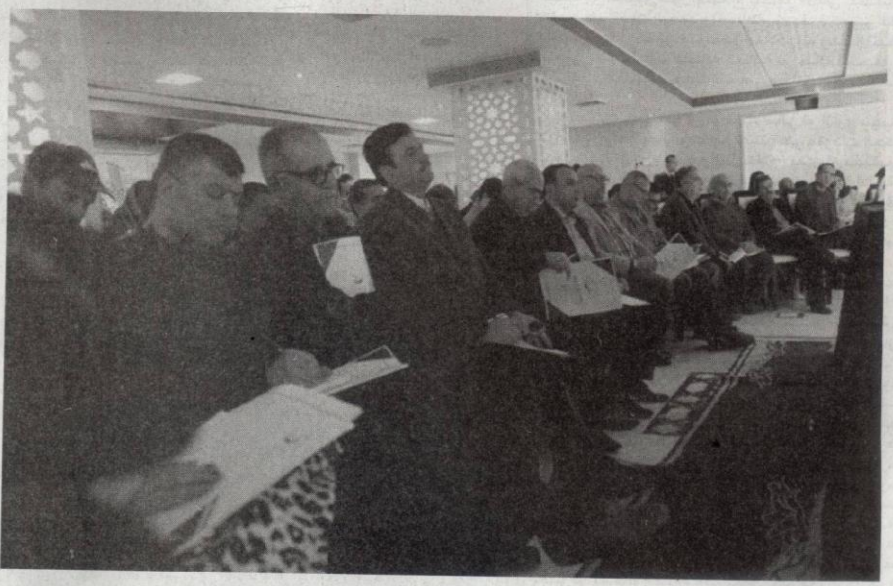

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الجمعيات النسائية تعبر عن قلقها بشأن إفراغ مشروع هيئة المناصفة من صلاحيات المؤسسات الوطنية المتضمنة ضمن مبادئ باريس

5188 13

■ أمال المنصوري

نبهت الجمعيات النسائية والحقوقية، إلى أن جدولة إخراج القانون المحدث للهيئة جاءت متأخرة رغم ما يشكله هذا القانون من أهمية إستراتيجية للمجتمع المغربي المتطلع لمأسسة المساواة بين الجنسين.

في ذات السياق ، قالت سميرة بيكردن رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب،ان إخراج المشروع الأول للقانون 79.14، جاء دون انتظارات الجمعيات والمؤسسات الوطنية وكل المدافعين عن اليات وطنية مستقلة وقوية، وتمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 19 مارس 2015مع تشكيل لجنة وزارية عينت للبث فيه، رغم الملاحظات التي قدمتها الجمعيات، مما دفع للتساؤل حول عمل اللجنة العلمية واقتراحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومذكرات الجمعيات النسائية.

ومن بين الملاحظات التي قدمتها بيكردن،ضرورة تصدير المشروع بديباجة مؤطرة للمنطلقات والأهداف المتوخاة من الهيئة كما هي منصوص عليها في الدستور، إدراج تعاريف تحدد مفاهيم التمييز والمناصفة والمساواة كما هو متعارف عليها كونيا، تدقيق الصلاحيات والاختصاصات الموكولة للهيئة ،خاصة فيما يتعلق بالدور الشبه قضائي، والتمتع بالحق في الإحالة الذاتية، إضافة إلى صلاحيات إبداء الرأي و تقديم المقترحات و التوصيات، واختصاصات الرصد والتتبع والاختصاصات التواصلية والتحسيسية، إلى جانب الحرص على معايير الخبرة والكفاءة والنجاعة والاستقلالية التامة في تاليف الهيئة والتمتع بصلاحيات تقريرية واسعة وليس اعتماد معيار التمثيلية. وضمان تشكيلة محدودة وقوية ومستقلة تعتمد معايير الكفاءة والخبرة والتخصص في النوع الاجتماعي والالتزام المشهود بالمساواة بين الجنسين والفعالية والاستقلالية بعيدا عن منطق التمثيلية والترضيات السياسية او الخلفيات الإديولوجية.

وأكدت بيكردن، على ضرورة إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في شكل سلطة تتمتع بصلاحيات واسعة تشمل الحماية والرصد والتتبع والاقتراح والنهوض بحقوق النساء، متماشية مع مبادئ باريس وتتوفر على اليات تمكنها من التأثير على التوجه العام للسياسات العمومية في قضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وحد كفيل بان يجعلها تضطلع بادوارها الدستورية.كما استنكرت هيمنة الوزارة الوصية ومحاولاتها التأثير على النقاشات وتوجيهها في اتجاه الإبقاء على مشروع القانون كما هو عليه دون تجاوب مع مطالب الحركة النسائية الديمقراطية باعتبارها جزءا من مجتمع مدني حظيت ادواره باعتراف دستوري.

من جهتها استغربت ليلى إيملي، من وضع المشروع لدى لجنة القطاعات الاجتماعية بدل لجنة العدل والتشريعات وحقوق الإنسان ضدا على المادة 55من القانون الداخلي للبرلمان الذي يسند لهذه اللجنة المهام المتعلقة بحقوق الإنسان، كما عبرت عن قلقها بشان إفراغ مشروع الهيئة من صلاحيات المؤسسات الوطنية المتضمنة ضمن مبادئ باريس، وتقييد ادوارها واختزال مهامها ي الية استشارية مجردة من ضمانات الاستقلالية.

وأكدت إميلي، على أن النقاشات والحوارات بين مختلف الأطراف والمؤسسات يتعين أن تشرك الجمعيات النسائية الديمقراطية والمؤسسات الوطنية، وأن تحرص على إدخال المقترحات التالية في مشروع قانون 79.14لكي يعكس روح الدستور ويحترم المبادئ الدولية المؤطرة للمؤسسات الوطنية، وذلك قبل عرضه على التصويت بالبرلمان بغرفتيه.

كما تساءلت ليلى مجدولي عن ربيع الكرامة، عن سبب تقاعس الحكومة في إخراج هذا القانون إلى الوجود؟.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

إدريس اليزمي: المبادرة الملكية بتكليف الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقيام باستشارات موسعة بشأن الإجهاض خلقت نقاشا جديا وتعدديا

5188/2

■ أم الغيث بوسيف

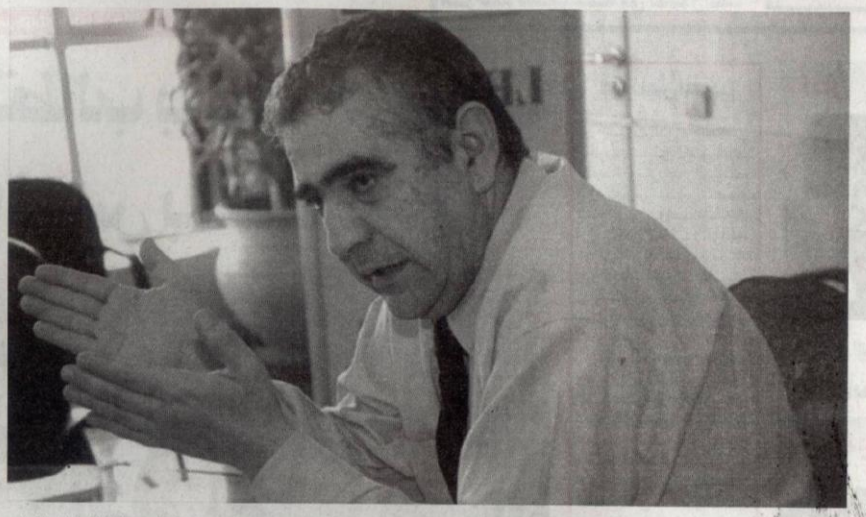

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن مبادرة جلالة الملك محمد السادس، بتكليف المجلس والحكومة، ممثلة في وزارتي العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية بإجراء استشارات موسعة بشأن إشكالية الإجهاض بالمغرب، مكنت من خلق نقاش عمومي واسع، جدي وتعددي.

وأوضح اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء استعرض فيه حصيلة إنجازات المجلس برسم السنة الحالية، أنه في المغرب، كما في سائر بلدان العالم، فإن الإشكالية التي يطرحها موضوع الإجهاض حساسة للغاية، كما أن الآراء بشأنه تبدو متضاربة ومتباينة، معتبرا أن هذه المبادرة الملكية تمثل تجسيدا رائعا للديمقراطية التشاركية، التي تبدو ملحة كلما تعلق الأمر بمواضيع حساسة تخلق جدلا بالمجتمع، أو بأوراش استراتيجية. وأبرز السيد اليزمي، أن المبادرة الملكية بإطلاق نقاش وطني حول الإجهاض، "إنجاز يكتسي رمزية ودلالة عالية"، موضحا أن المجلس انخرط في هذا الإطار، في عمل توثيقي موسع، وفي الإنصات إلى 66 جمعية وشبكة تمثل كافة أطياف المجتمع المغربي وتلقى 72 مذكرة كتابية وأكثر من 20 عرضا.

وبرأي اليزمي، فإن هناك ثمة إنجاز مهم تحقق سنة 2015، ويستحق الأخذ بعين الاعتبار، وهو ذاك التفاعل الذي حصل بين البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكر في هذا السياق، بانه في 22يوليوز من السنة الحالية تمت أمام مجلس المستشارين مناقشة التقرير الأول الذي عرضه المجلس على الغرفتين مجتمعتين، تطبيقا للفصل 160من الدستور.

وأضاف أن هذه الدورة تميزت بتدخل ثمانية فرق برلمانية وجرت بحضور ثمانية وزراء تدخلوا هم بدورهم، مشيرا إلى أن التقرير الكامل لهذه الدورة تم نشره من قبل المجلس.

كما عرفت هذه السنة تجليا اخر لهذا التفاعل، يضيف المتحدث، إذ طلبت إحدى الغرف البرلمانية رأي المجلس بخصوص مشاريع قوانين تهم الإعاقة ومحاربة الإرهاب وهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والملتمسات والمقترحات التشريعية.

واعتبر اليزمي أن شراكة من هذا القبيل بين مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (هناك أكثر من 110مؤسسة في العالم) والبرلمان، يقل نظيرها على المستوى الدولي.

ومن جهة أخرى، أشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مشاركة المجلس في العملية الانتخابية التي عرفها المغرب سنة 2015والتي همت جوانب مختلفة.

وفي هذا الصدد، ذكر اليزمي بان المجلس أصدر خلال مناقشة البرلمان للقوانين الانتخابية والقوانين المنظمة للجماعات المحلية، مذكرة بعنوان "45توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا".

وتلا هذا التقرير، يستطرد اليزمي، إحداث اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس، إذ تم اعتماد 4024ملاحظا يمثلون 34جمعية وطنية، و 6هيئات دولية، وتنظيم 6دورات تكوينية لفائدة 200امتدرب، مشيرا إلى أن المجلس، من جهته عبأ 474ملاحظا وأصدر تقريره الأولي يوم 6 شتنبر 2015.

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن كافة المنظمات التي تتبعت باهتمام هذه الاستحقاقات الوطنية أجمعت على أن الاقتراع تم في جو توفرت فيه كافة الضمانات الأساسية للحرية والجدية والشفافية، وأن الاختلالات التي تم تسجيلها كانت محدودة ولم تؤثر على جوهر عملية الاقتراع.

غير أن هذا الملاحظة، يستدرك المسؤول الحقوقي، لا تعني أن الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب غير قابل للتحسين، ولهذا السبب، يضيف، "نعتزم في شهر يناير القادم تنظيم ندوة وطنية حول إصلاح القانون الانتخابي، استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة".

> نعتزم في شهر يناير القادم تنظيم ندوة وطنية حول إصلاح القانون الانتخابي استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة

وبخصوص تفاعل المملكة مع الهيئات الأممية لحقوق الإنسان، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالزيارة، الثانية من نوعها لفريق تقني عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأقاليم الجنوبية للمملكة، شهر أبريل 2015 بدعوة من المملكة ومن المجلس.

وقال إن هذا الوفد تمكن من تنظيم لقاءات مع ممثلي المجتمع المدني، ومن عقد اتصال مباشر بلجن جهوية مشهود لها بالمهنية والمصداقية والاستقلالية على المستوى الوطني كما الدولي.

أما في ما يتعلق بموضوع الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فأوضح السيد اليزمي أن المجلس يتعامل مع المسالة في إطار الاحترام الدقيق لصلاحياته دون إغفال أن مؤسسات عديدة أخرى تتولى هذه الإشكالية الاستراتيجية".

وفي هذا الإطار، يقول اليزمي، واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان طيلة هذه السنة، التفكير في معايير المشاركة الانتخابية لمغاربة الخارج انطلاقا من بلدان الإقامة، وذلك تماشيا مع مقتضيات الفصل ال17 للدستور، مشيرا إلى أن المجلس سيقترح توصيات في هذا الشأن في تقريره النهائي حول ملاحظة الانتخابات.

ومن جهة أخرى أشرف المجلس على دراسة حول المغاربة المقيمين في أوروبا الذين كانوا ضحية لحالات التمييز، موضحا أن هذا التقرير كان من المقرر مناقشته خلال الاجتماع الأخير للجنة الفرعية في شهر أكتوبر الماضي، لكنه وبطلب من الاتحاد الأوروبي سيتم تداوله خلال اجتماع اللجنة الفرعية للهجرة والشؤون لاجتماعية، التي ستجتمع خلال الفصل الأول من سنة 2016.

وحسب اليزمي، فإن سنة 2015كانت سنة غنية كما تشهد على ذلك العشرات من الإصدارات التي تعكس دينامية المجلس وتعامله بكل عدالة مع قضايا الاعاقة والانتخابات والمساواة والمناصفة والحرات العامة.

كما أصدر المجلس دليلين حول التربية على حقوق الإنسان، الأول موجه إلى أندية حقوق الإنسان والمواطنة والمؤسسات التعليمية، والآخر موجه للشباب، بشراكة مع اليونيسكو، فضلا عن إنجاز تحقيق وطني حول قيم حقوق الإنسان في المجتمع المغربي سيتم نشر نتائجه مطلع سنة 2016، وكذا إنهاء استعدادات إطلاق المعهد الوطني للتكوين حول حقوق الإنسان.

المس باستقلالية القضاء خطر يضر بمنظومة العدالة ومرتفقيها

23/10/2015

أكدت فعاليات برلمانية وقضائية وحقوقية اليوم الاثنين بالرباط، أن ترسيخ استقلالية القضاء يعد مدخلا رئيسيا ولبنة محورية في إصلاح منظومة العدالة والنهوض بأدوارها في حماية الحقوق والحريات.

وأوضح المشاركون في هذا اليوم الدراسي، الذي نظمته مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين يوم 28 دجنبر 2015، في موضوع : «سؤال التوافق الإيجابي في إصلاح منظومة العدالة»، أن هذا اللقاء يندرج في سياق المواكبة النقدية الاقتراحية لورش إصلاح العدالة، لاسيما على خلفية مضامين الدستور الجديد للمملكة والمواثيق الدولية التي انخرط فيها المغرب، وكذا في سياق إثراء النقاش حول مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين على التوالي بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

من جهته دعا المعطي الجيوجي، عن الوداية الحسنية للقضاة، إلى توفير الضمانات القانونية للقضاة ومراجعة بعض المقتضيات الواردة في مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، لاسيما تلك ذات الصلة بالترقية والانتداب القضائي والانتماء الجمعوي أو المهني، أو التنقيل والتوقيف عن العمل.

وأبرز أن طبيعة العمل القضائي تستند على أساس روح تأويل النصوص القانونية والسلطة التقديرية للقاضي، لافتا الانتباه إلى أن فلسفة الطعون والتضرر من الخطأ القانوني تحيل في العمق على أن وقوع القاضي في الخطأ يبقى أمرا واردا.

أما الكاتب العام لنادي قضاة المغرب، ياسين العمراني، فقد دعا من جانبه إلى أهمية عدم المس بالضمانات الممنوحة للقضاة، مشيرا إلى أن عمل القاضي يبقى معقدا على اعتبار أنه في كثير من الأحيان يتخذ قرارات بناء على قراءته وفهمه لقواعد مسطرية معينة وانطلاقا من سلطته التقديرية.

من جهته، اعتبر النقيب عبد الرحيم الجامعي، عن المرصد المغربي للسجون، أن المس باستقلالية القضاء يعد من أخطر ما يضر منظومة العدالة ومرتفقيها، داعيا إلى استثمار سقف الحريات التي جاء به الدستور من أجل تجويد نصوصها.

وأبرز أن إصلاح العدالة هو ورش مجتمعي ولا يجب أن يخضع لتوجهات حزبية، مشيرا إلى أن الإصلاح يجب أن يبدأ من المنظومة الجنائية لما لها آثار على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

والجدير بالذكر أن هذا اللقاء، الذي تميز على الخصوص بحضور الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، والكاتب العام لوزارة العدل والحريات، عبدالاله حكيم بنائي، سيتواصل بتقديم تدخلات من قبل برلمانيين وأكاديميين وحقوقيين حول سبل الارتقاء بمنظومة العدالة، وفق قصاصة لوكالة المغرب العربي للأنباء.

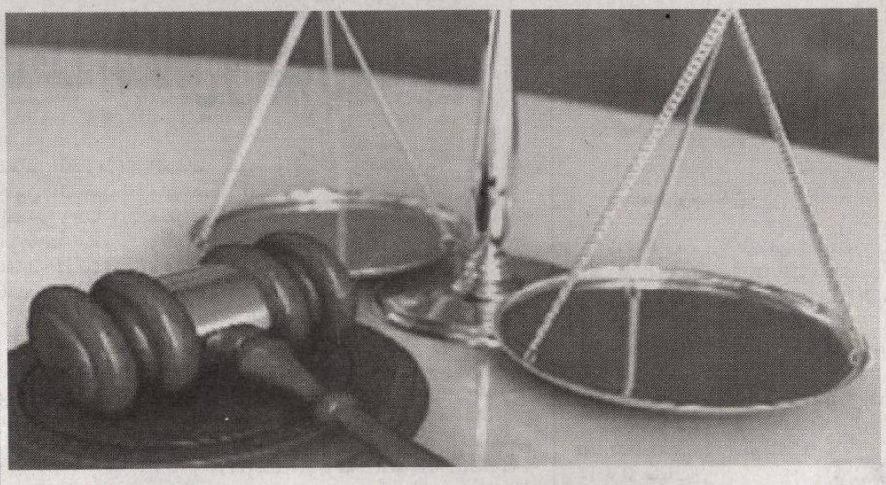

شوف تشوف

رشيد نيني
rachidniyinfo@gmail.com

حساب الشارفات

(2/2)

بالإضافة إلى تعويضات وتقاعد الوزراء والبرلمانيين، هناك مؤسسات استشارية، يستفيد أعضاؤها من تعويضات «خيالية» تتجاوز في بعض الأحيان أجور البرلمانيين والوزراء ورئيس الحكومة نفسه.

ويحصل مثلا أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تعويض قار قدره 16 ألف درهم شهريا، بالإضافة إلى تعويض عن كل اجتماع قدره 2000 درهم، بمعدل 10 اجتماعات في الشهر، وبذلك يحصل كل عضو شهريا على 20 ألف درهم تعويضا عن حضور الاجتماعات، أما إذا كان العضو أستاذا جامعيا، فإنه يستفيد من أجرته في حدود 20 ألف درهم، ويكون مجموع ما يحصل عليه هو مبلغ 56 ألف درهم في الشهر، وهو ما يعادل أجرة وزير في الحكومة.

أما بالنسبة لرئيس اللجنة الجهوية، فيحصل على تعويض قدره 20 ألف درهم باعتباره رئيسا، و10 آلاف درهم باعتباره عضوا في المجلس، بالإضافة إلى تعويض ألفي درهم عن كل اجتماع، وإذا كان أستاذا جامعيا، مع الاحتفاظ بأجرته، يحصل رئيس اللجنة على 60 ألف درهم، وهو ما يعادل تقريبا أجرة رئيس الحكومة.

أما أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيحصلون على تعويضات قد تصل إلى ثلاثة ملايين شهريا، ويستفيد منها كل الأعضاء، حيث يتقاضى أعضاء المجلس تعويضا عن حضور أشغال الجمعية العامة للمجلس بمبلغ 12900 درهم يؤدى مرة في كل شهر، والتعويض الجزافي الخاص بأعضاء المكتب ورؤساء اللجان بمبلغ 3600 درهم عن كل يوم عمل، والتعويض الممنوح لمقرري اللجان ونواب رؤساء اللجان ومقرريها ومنسقي اللجان المؤقتة ومجموعات العمل الخاصة بمبلغ 2900 درهم عن كل يوم عمل، والتعويض عن المساهمة في أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة ومجموعات العمل يحدد مقداره في 2200 درهم شهريا، ويمكن أداء هذه التعويضات مرتين في الأسبوع.

وخلال الولاية الحكومية الحالية، وقع رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، على مرسوم يتضمن تعويضات «سمينة» لأعضاء المجلس الأعلى للتربية والتعليم والبحث العلمي، رغم أن أغلب الأعضاء يتقاضون أجورا من مناصب أخرى، ومنهم أعضاء بغرفتي البرلمان، وتقارب هذه التعويضات مبلغ 6 ملايين سنتيم لكل عضو بالمجلس مقابل إنجاز بعض المهام المنوطة بهم، بمعدل 3500 درهم عن كل يوم عمل.

ويستفيد أعضاء المجلس من التعويض الجزافي الخام الخاص بأعضاء المكتب، يحدد مقداره في 7142 درهما شهريا، مستحقة عن الاجتماعات التي يحضرونها، وسيستفيد رؤساء اللجان الدائمة، واللجان المؤقتة، ومجموعات العمل الخاصة، من تعويض جزافي قدره 3571 درهما عن كل يوم عمل، بالإضافة إلى التعويض الجزافي الخام الممنوح لمقرري اللجان الدائمة واللجان المؤقتة ومجموعات العمل الخاصة، والذي حدد المرسوم مقداره في 2857 درهما عن كل يوم عمل، والتعويض الجزافي الخام الممنوح لفائدة أعضاء اللجان المؤقتة، ومجموعات العمل الخاصة، في 2142 درهما عن كل يوم عمل.

وخصص رئيس الحكومة تعويضات كبيرة لأعضاء المجلس مقابل الحضور في اجتماعات المجلس واللجان الدائمة وإنجاز التقارير، بحيث سيمنح تعويض جزافي خام، خاص بإنجاز التقارير التي يعدها أحد أعضاء المجلس، مقداره ما بين 14 ألفا و285 درهما، كحد أدنى، و57 ألفا و142 درهما، كحد أقصى، كما يستفيد أعضاء المجلس أثناء سفرهم في مأمورية خارج الوطن من تعويض يومي قدره 2500 درهم، و1000 درهم بالنسبة للمهام داخل المغرب. وتتحمل ميزانية المجلس مصاريف الإقامة بالنسبة للأعضاء الذين تبعد إقامتهم الرئيسية عن الرباط بأكثر من 50 كيلومترا، بمناسبة حضورهم أشغال المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بمن فيهم الأعضاء المقيمون بالخارج، ويستفيدون كذلك من تحمل ميزانية المجلس لمصاريف التنقل، أو من التعويضات الكيلومترية، كما يستفيدون من النقل الجوي داخل المغرب أو خارجه.

لكل هذه الأسباب فإن إصلاح صناديق التقاعد يجب أن يكون شاملا وأن لا يأخذ بعين الاعتبار فقط معاشات الموظفين الصغار، بل أيضا معاشات الوزراء وكتاب الدولة والوزراء المنتدبين والنواب البرلمانيين والولاة والعمال وأصحاب التقاعد الاستثنائي الذين يعدون بالآلاف، وهم متقاعدون يستفيدون من معاشات تتراوح ما بين 30 ألفا و50 ألف درهم دون أن يكونوا قد ساهموا بدرهم واحد في صناديق التقاعد.

إن إفلاس الصندوق المغربي للتقاعد لا يتحمل مسؤوليته الموظفون، فهؤلاء كانت إداراتهم تقتطع مساهمات الصندوق من رواتبهم، لكن بعض هذه الإدارات لم تكن تدفع هذه المساهمات للصندوق، بمعنى أنها كانت تذهب في اتجاهات أخرى يعرفها بنكيران جيدا، ولهذا قال إدريس جطو، رئيس المجلس الأعلى للحسابات، إن صناديق التقاعد كانت سخية، وهو يعرف طبعا عن أي سخاء يتحدث، لكنه أجبن من أن يسميه.

اليوم انتهى عهد السخاء، ولم يعد هناك مجال للاستمرار في التصرف خارج المساطر القانونية، سواء في التقاعد أو في أشياء أخرى، والناس عليهم أن يفهموا أن الأمور يجب أن تتغير وأن عهد «عطيني بقعة أو مانضة أو كريمة حيت أنا فلان أو فرتلان» انتهى.

فما نعيشه اليوم من إفلاس هو نتيجة مباشرة لسنوات طويلة من الريع الذي تعود عليه المغاربة إلى درجة أنهم أصبحوا يعتبرونه حقا مكتسبا.

هؤلاء جميعهم يجب أن يعرفوا أن الحق المكتسب الوحيد هو العمل والمساهمة في حماية مستقبل أبنائنا عبر حماية تقاعدنا من الإفلاس.

على السيد بنكيران أن يلتفت إلى أصحاب الامتيازات والعقود والمقاولات والمرخص لهم بنهب خيرات هذا الوطن، الذين «يتغذون» في لندن و«يتعشون» في باريس ويفطرون على شواطئ جزر هاواي ولا يقضون عطلهم إلا في ماربيا وجزر هنولولو، حيث يملكون إقامات خاصة، والذين لا يؤدون للدولة سنتيما واحدا، بل ويهضمون حقوق «العبيد مشرطين الحناك» المسخرين لخدمتهم.

الحكومة عاجزة عن محاربة التهرب الضريبي وعن ضمان حقوق مواطنيها من تسلط وشطط «الأسياد». ولكنها بالمقابل «حاذقة» في الإجهاز على حقوق السواد الأعظم من الموظفين الفقراء والمطالبين بتحمل فاتورة الإفلاس، وتجميد أجورهم المثقلة بالضرائب، والتي لا ترقى إلى ما ينفقه بعضهم شهريا على طعام وتطبيب قططهم وكلابهم المدللة.

أوزين/ الزين اللي فيك/ الحب الحكومي/ الانتخابات/ الإرث/ فاجعتا طانطان وواد الشراط وأشياء أخرى.. بقايا 2015!!

29 ديسمبر 2015 - 11:29

فرح الباز

كنهاية كل سنة ميلادية وبداية أخرى، نحاول تذكر الأحداث البارزة التي شهدتها السنة التي نودعها، محاولين استرجاع تفاصيلها، ولكن هناك أحداث دون غيرها استطاعت أن تبقى عالقة في ذاكرتنا، ربما لأهميتها أو لغرابتها أو ربما لطرافتها، أحداث تفاعل معها المغاربة بشكل ملفت سواء بالإعجاب أو بالرفض.

موقع "كيفاش" سيحاول من خلال هذا المقال استرجاع شريط الذاكرة، والعودة بكم إلى محطات بارزة طبعت سنة 2015، دون ترتيب زماني أو قيمي.

إعفاء محمد أوزين

أياما قليلة على بداية سنة 2015، تقرر إعفاء وزير الشباب والرياضة محمد أوزين على خلفية ما عرف إعلاميا بـ"فضيحة الكراطة"، بعد أن أظهر البحث الذي أنجزه كل من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية بخصوص الاختلالات التي عرفتها إحدى مقابلات كأس العالم للأندية، التي أقيمت على أرضية المركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله في الرباط، المسؤولية السياسية والإدارية المباشرة لوزارة الشباب والرياضة في الاختلالات المسجلة على صعيد إنجاز هذا المشروع.

الانتخابات الجماعية والجهوية

أول انتخابات جماعية وجهوية تجرى في ظل الدستور الجديد للمملكة، رأى فيها العديد من المراقبين، بعيدا عن لغة الأرقام وحصص الأحزاب السياسية، محطة رئيسية على صعيد تكريس الخيار الديمقراطي الذي يتبناه المغرب في ظل تنزيل الجهوية المتقدمة، وتوفير ضمانات الشفافية والنزاهة، أو على صعيد المؤشرات الأخرى المتعلقة بتزايد نسبة مشاركة الشباب والنساء.

التعديل الحكومي

في ثاني تعديل حكومي في حكومة عبد الإله ابن كيران، عين الملك محمد السادس أربعة وزراء جدد، في إطار تعديل حكومي محدود، على صلة خصوصا باستقالة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الحبيب شوباني، والوزيرة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي سمية بنخلدون، وحل مكان الوزيرين عضوان آخران في الحزب ذاته هما عبد العزيز العمري وجميلة المصلي. وأصبح المحند العنصر يتولى منصب وزير الشباب والرياضة، وعهد بمنصب وزير التعمير الذي كان يشغله العنصر إلى إدريس مرون، بينما عين عميد كلية الحقوق في الرباط خالد برجاوي بدل عبد العظيم الكروج الذي أعفي من مهامه كوزير منتدب لدى وزير التربية.

نتائج الإحصاء

أعلن المندوب السامي للتخطيط أحمد الحليمي أن عدد السكان القانونيين للمملكة، بلغ في شتنبر 2014، 33 مليونا و848 ألفا و242 نسمة، مستعرضا عددا من العوامل المفسرة لتطور سكان المغرب، من بينها المنحى التراجعي لتركيبة وحجم الأسر المغربية ما بين 1982 و2014، وكذا ارتفاع متوسط سن الزواج والانخفاض في عدد الولادات.

مشاركة المغرب في عاصفة الحزم

يشارك المغرب في العملية العسكرية التي تستهدف القوات الحوثية في اليمن إلى جانب عدد من الدول بقيادة العربية السعودية لمنع الحوتيين السيطرة على جنوب البلاد ومنع بسط نفوذهم في مجموع اليمن. وبررت الدول المشاركة في العملية، التي تحمل اسم "عاصفة الحزم"، بتلبية نداء الرئيس الشرعي عبد ربه هادي منصور الذي طلب تدخل الدول العربية.

فاجعة طانطان

صباح الجمعة 10 أبريل 2015 استفاق المغاربة على فاجعة من مآسي حرب الطرق، خلفت 33 قتيلا معظمهم أطفال وشباب، كانوا في طريق عودتهم إلى مدينة العيون بعد مشاركتهم في بطولة رياضية في بوزنيقة.

وخلصت نتائج البحث القضائي في الفاجعة، حسب بلاغ لوكيل الملك في ابتدائية طانطان، إلى قرار النيابة العامة حفظ المسطرة لوفاة السائقين مرتكبي الحادثة.

غرق أطفال في واد الشراط

لقي 11 طفلا، تتراوح أعمارهم ما بين 12 و19 سنة، حتفهم غرقا في أحد الشواطئ غير المحروسة في منطقة واد الشراط في الصخيرات.

الأطفال، الذين ينتمون إلى أحد النوادي الخاصة بفنون التايكواندو، كانوا اجتمعوا في الشاطئ رفقة رئيس الجمعية، الذي نظم لهم هذه الرحلة احتفالا بفوزهم بالمرتبة الأولى للبطولة الوطنية للتايكواندو.

الشيخ الصمدي مول الكرامات

بين ليلة وضحاها، صار الشريف محمد الصمدي مالئ الدنيا وشاغل الناس، انتشرت صوره في موقع التواصل الاجتماعي فايس بوك، شاب يرتدي جلبابا ويضع كحلا في عينيه، وصف بأنه "يملك البركات والكرامات الكثيرة، وسليل آل البيت، وينتقل بسرعة البرق بين شمال المغرب وجنوبه"، فأصبح "الشريف محمد الصمدي"، في ظرف وجيز، نجم مواقع التواصل الاجتماعي ومادة دسمة مثيرة للاستغراب والسخرية وأحيانا للتأييد.

أول قصة حب وزارية

ألهبت قصة العشق التي جمعت بين الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وسمية بنخلدون، الوزيرة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي، الشبكات الاجتماعية بين مؤيد ومعارض لـ''غراميات الوزير والوزيرة''. قصة ''أتعبت'' رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران، و''أحرجت'' حزب العدالة والتنمية، قبل أن تنتهي باستقالتهما وزواجهما.

الاعتداء على فتاتين في إنزكان

لم يطل المقام بفتاتين في سوق الثلاثاء في مدينة إنزكان، حتى أثارتا البلبلة وارتفعت الأصوات المنددة بلباسهما الذي وصف بأنه ''غير محتشم''، قبل أن تفاجأ الفتاتان بالتجار وبعض الزوار ينهالون عليهما بالضرب والسب.

فيمن في الرباط

قامت السلطات المغربية بترحيل ناشطتين من منظمة ''فيمن''، أقدمتا على نزع ملابسهما العلوية أمام صومعة مسجد ''حسان'' التاريخية في الرباط، حيث يوجد ضريحا الملكين الراحلين محمد الخامس والحسن الثاني، وذلك احتجاجا على أوضاع المثليين في المغرب.

الاعتداء على مثلي فاس

تعرض شاب مثلي في مدينة فاس إلى الضرب المبرح من قبل مجموعة من الأشخاص حاصرت سيارة أجرة كان يستقلها قبل أن يعمدوا إلى إنزاله من السيارة فانهالوا عليه بالضرب. وأصدرت المحكمة الابتدائية في فاس حكما بالسجن لمدة أربعة أشهر، وغرامة مالية قيمتها خمسمائة درهم (لكل واحد منهما)، في حق المتابعين في هذه القضية.

السيمو العدالة

أثارت ''قصة الحب'' التي جمعت الشاب المغربي السيمو العدالة بالأمريكية ريبيكا آرتر، والتي انتهت بقرار هذه الأخيرة القدوم إلى المغرب للقاء ''عشيقها'' الذي تعرفت عليه عبر الفايس بوك، العديد من ردود الفعل الرافضة أو المؤيدة لعلاقة الشابين.

جنيفر لوبيز في موازين

أثارت المغنية الأمريكية جنيفر لوبيز جدل واسعا في المغرب بعد ظهورها بلباس اعتبر ''غير محتشم'' هي وأعضاء فرقتها في حفلة ضمن دورة هذا العام من مهرجان موازين في الرباط، والتي نقلت على المباشر على القناة الثانية دوزيم.

فيلم الزين للي فيك

فيلم ''الزين للي فيك'' لمخرجه نبيل عيوش، أثار موجة من الاستنكار وسط المحافظين وكذلك في أوساط نقاد وممثلين مغاربة، في حين اعتبره بعض النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي فيلما ''جريئا يعري الواقع المسكوت عنه في المغرب''.
وقررت السلطات منع عرض الفيلم، مرجعة ذلك إلى ''ما يتضمنه من إساءة أخلاقية جسيمة للقيم وللمرأة المغربية ومس صريح بصورة المغرب''.

إخلاء بويا عمر

أقدمت وزارة الصحة، في إطار مبادرة ''كرامة''، على إخلاء نزلاء بويا عمر، الذين يقدر عددهم بـ800 نزيل، ونقلهم إلى المستشفيات والمصالح الطبية من أجل التكفل بهم.
ولإنجاح هذه المبادرة، جندت وزارة الوردي إمكانيات مهمة، تهم بالخصوص توسيع الطاقة الاستيعابية لمستشفيات الطب النفسي، وتوظيف 34 طبيبا و122 ممرضا متخصصين في الطب النفسي.

توصية الإرث

فجّرت **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، المتعلقة بالمساواة في الإرث، جدلا سياسيا وحقوقيا واسعا في المغرب، وصدرت بشأنها تصريحات رافضة لأي ''اجتهاد في هذا الموضوع مع وجود نص''، وتصريحات أخرى ثمنت التوصية واعتبرتها ''تاريخية''.

http://www.kifache.com/81664

اليزمي يوصي بمنح أعضاء هيئة المناصفة تعويضا يساوي تعويض البرلمانيين

الشرقي لحرش

الأربعاء 30-12-2015

الشرقي لحرش

في خضم النقاش الدائر حول مشروع قانون 79.14، المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة التمييز، **أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعديل المادة 5 من مشروع القانون لوضع أعضاء الهيأة في تفرغ تام طوال مدة انتدابهم.**

وأوضح المجلس في رأيه الاستشاري حول مشروع القانون، أنه في حالة ما إذا أخذت هذه التوصية بالاعتبار، ستيرتب عنها مزاولة أعضاء الهيأة مهامهم بدوام تام، مما يستدعي تعديل المادة 16 من مشروع القانون من أجل التنصيص على تقاضي أعضائها تعويضا يساوي ذاك الممنوح لأعضاء البرلمان، ويخضع للنظام الضريبي نفسه.

وفي السياق ذاته، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن يدرج في المادة 5 من مشروع القانون فقرة جديدة بمقتضاها يتم احتفاظ أعضاء الهيأة داخل إداراتهم أو جماعاتهم الترابية أو مؤسساتهم العامة، التي ينتمون إليها بجميع حقوقهم في الأجرة والترقي والتقاعد، على أن تتم إعادة إدماجهم تلقائيا في الإطار الذين ينتمون إليه في إدارتهم الأصلية.

وبشأن تركيبة الهيأة، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تتألف علاوة على رئيسها أو رئيستها وأمينها العام أو أمنيتها العامة، اللذين يعينان بظهير من بين سبعة خبراء يختارون من بين الشخصيات المشهود لها بالخبرة العالية والعطاء المتميز وطنيا ودوليا، في مجالات المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز، خصوصا التمييز المبني على أساس الجنس، كما اقترح المجلس اشتراط توفر أعضاء الهيأة على 15 سنة من سنوات الخبرة.

ويعين خبيران من بين الخبراء السبعة من طرف الملك، وخبيران من طرف رئيس الحكومة، وخبير من طرف المجلس الوطني للسلطة القضائية، وآخر من طرف رئيس مجلس النواب، وخبير من طرف رئيس مجلس المستشارين.

إلى ذلك، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان تنافي عضوية الهيأة مع العضوية في الحكومة أو مجلس النواب، أو مجلس المستشارين، أو المجلس الأعلى للسلطة القضائية، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أو المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، أو مؤسسات وهيآت حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة، والديمقراطية التشاركية، ومزاولة مهام غير تمثيلية تؤدي الأجرة عنها دولة أجنبية أو منظمة دولية، أو منظمة غير دولية حكومية.

http://www.alyaoum24.com/464352.html

تقديم تقرير حول أوضاع وحقوق النساء داخل المؤسسات السجنية بجهة الدار البيضاء – سطات

30 دجنبر 2015 - 00:51

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء** – سطات لقاء تواصليا مع مختلف الفاعلين والفاعلات المعنيين بأوضاع وحقوق السجناء والسجينات من أجل تقديم تقريرها المنجز حول "حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز "، وذلك يوم الأربعاء 30 دجنبر 2015 بفندق غولدن توليب فرح بالدار البيضاء ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال.

ويهدف هذا التقرير الذي أعدته اللجنة خلال الفترة ما بين غشت 2014 وغشت 2015 إلى تشخيص أوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بجهة الدار البيضاء – سطات، ورصد وتتبع مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، بالإضافة إلى بلورة توصيات واقتراحات من أجل ضمان حماية حقوق هذه الفئة.

وقد استند التقرير على مصادر متنوعة تضمنت معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون، وتقارير الزيارات والمقابلات التي قامت بها مجموعات الرصد المكلفة بتجميع المعلومات، و شمل سبع مؤسسات سجنية تابعة لجهة الدار البيضاء – سطات ، في مدن الدار البيضاء، المحمدية، بنسليمان، برشيد، سطات، الجديدة وابن حمد.

ويندرج هذا العمل في إطار صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثلة في زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومتابعة أحوال السجناء ومعاملتهم، وإعداد تقارير عن الزيارات ورفعها إلى السلطات المختصة، كما يأتي في إطار برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، المتعلق بتتبع وحماية حقوق الإنسان داخل سجون الجهة، وإعمالا لتوصيات المجلس المتعلقة بضرورة إعداد تقارير حول الفئات الهشة داخل السجون، الواردة في تقريره لسنة 2012 "أزمة السجون : مسؤولية مشتركة".

سيعرف هذا اللقاء مشاركة ممثلين/ممثلات عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والقطاعات الحكومية المعنية خاصة العدل، والصحة والتعليم، وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجالي السجون وحقوق النساء، بالإضافة إلى ممثلي/ممثلات وسائل الإعلام.

و تسعى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات من خلال هذا اللقاء إلى تعميم خلاصات التقرير وتوصياته، وإثارة نقاش عمومي حولها يرمي إلى إشراك كل الفاعلين المعنيين من أجل العمل على إيجاد حلول للتحديات والمشاكل التي رصدها التقرير، وذلك بهدف تحسين أوضاع السجينات وضمان حماية حقوقهن الإنسانية.

ما الفائدة من الانتخابات ؟؟؟

مايسة سلامة الناجي

أصدر الديوان الملكي يوم أمس تعليماته بمنح الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، التي يرأسها الأمين العام الصوري لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس جهة الدار البيضاء الكبرى مصطفى الباكوري، صلاحيات أوسع بالتصرف في الطاقات المتجددة.. لنتساءل هنا: إذن ما هو دور وزارة الطاقة والماء والبيئة، والتي يتزعمها ثلاث وزراء: اعمارة وزير الدوش والنموسية، أفيلال وزيرة جوج فرنك، الحيطي وزيرة 22 ساعة.. والذين ينعمون جميعهم بالرواتب والسكن الوظيفي بخدمه وحشمه وسيارات الدولة والتعويضات عن السفر وسينعمون أيضا بالتقاعد.. ما دورهم جميعا، إن كان الملك ومستشاروه يختارون ويعينون من يرأس مشاريع كبرى مثل الطاقات المتجددة ويمنحونهم صلاحيات من المفروض أنها تدخل ضمن صلاحيات وزارة الطاقة؟

ما فائدة وزير منتخب على رأس وزارة الإعلام والاتصال.. إن كان الملك يعين أعضاء الهيئة العليا للسمعي البصري؟ ما فائدة وزراء منتخبون على رأس وزارات الاقتصاد والتجارة والمقاولات ووو.. إن كان الملك يعين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؟ ما فائدة وزير منتخب على رأس وزارة العدل والحريات.. إن كان الملك يعين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟ ما فائدة الانتخابات.. إن كان الملك أرسى مؤسسات موازية يعين أعضاءها بنفسه يمنحها صلاحيات أوسع من صلاحيات الوزرات؟ ما فائدة الانتخابات.. إن كان مستشارو الملك + وزير الداخلية يحركون البرلمانيين بالتعليمات؟

ما فائدة الحكومة، إن كان الملك، كلما قرر بشأن مشروع ضخم بميزانية تقدر بالملايير، سحبها من الوزراء المنتخبين (بغض النظر عن انتماء اتهم الحزبية) ومنحها لأعضاء معينين من طرفه.. كما تم سحب رئاسة الجهات عبر التحالفات ومنحها للأصالة والمعاصرة، كما تم منح السيد أخنوش صندوق تنمية العالم القروي، كما يمنح اليوم للباكوري مشاريع الطاقة المتجددة..

هل فائدة بنكيران هي تمرير تخفيضات ضريبية لتستفيد الشركات الملكية وشركة الطاقة الإماراتية المستهلكة للفحم المنتجة للطاقة الكهربائية من تخفيضات ضريبية بالجملة في صمت؟ هل فائدة بنكيران هي تمرير الملفات اللاشعبية كزيادة سعر الكهرباء على الساكنة ومحاولته تهدئة روع الشارع؟ هل فائدة الحكومة هي إلهاء الشعب؟ هل دور البرلمان هو الكذب على المواطن! ثم يطالبون الشعب بعدم التشكي إن صوتنا على المفسدين؟ كيف وقد سحبوا ممن صوتنا عليهم جميع سلطهم. عن أي ديمقراطية يتحدثون؟

كنا ننوي إرسال عريضة المطالبة بإلغاء تقاعد الوزراء والبرلمانيين إلى المحكمة الدستورية وإلى رئاسة الحكومة. أظن اليوم أن علينا إرسالها إلى السيد علي الهمة وإلى إلياس العماري ليقرروا بشأنها. الملك يعلن كل مرة.. من يحكم المغرب. نحن فقط من نرفض أن نصدق . مايسة

http://www.atlasscoop.com/news6698.html

المبادرة الملكية بتكليف الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقيام باستشارات موسعة بشأن الإجهاض خلقت نقاشا جديا وتعدديا (إدريس اليزمي)

المبادرة الملكية بتكليف الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقيام باستشارات موسعة بشأن الإجهاض خلقت نقاشا جديا وتعدديا (إدريس اليزمي)

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، إدريس اليزمي، إن مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتكليف المجلس والحكومة، ممثلة في وزارتي العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية بإجراء استشارات موسعة بشأن إشكالية الإجهاض بالمغرب ، مكنت من خلق نقاش عمومي واسع، جدي وتعددي.

وأوضح اليزمي ، في تصريح استعرض فيه حصيلة إنجازات المجلس برسم السنة الحالية ، أنه في المغرب، كما في سائر بلدان العالم ، فإن الإشكالية التي يطرحها موضوع الإجهاض حساسة للغاية ، كما أن الآراء بشأنه تبدو متضاربة ومتباينة، معتبرا أن هذه المبادرة الملكية تمثل " تجسيدا رائعا للديمقراطية التشاركية ، التي تبدو ملحة كلما تعلق الأمر بمواضيع حساسة تخلق جدلا بالمجتمع ، أو بأوراش استراتيجية". وأبرز السيد اليزمي ، أن المبادرة الملكية بإطلاق نقاش وطني حول الإجهاض، " إنجاز يكتسي رمزية ودلالة عالية" ، موضحا أن المجلس انخرط في هذا الإطار، في عمل توثيقي موسع، وفي الإنصات إلى 66 جمعية وشبكة تمثل كافة أطياف المجتمع المغربي وتلقى 72 مذكرة كتابية وأكثر من 20 عرضا.

وبرأي اليزمي ، فإن هناك ثمة إنجاز مهم تحقق سنة 2015 ، ويستحق الأخذ بعين الاعتبار، وهو ذاك التفاعل الذي حصل بين البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكر في هذا السياق ، بأنه في 22 يوليوز من السنة الحالية تمت أمام مجلس المستشارين مناقشة التقرير الأول الذي عرضه المجلس على الغرفتين مجتمعتين ، تطبيقا للفصل 160 من الدستور.

وأضاف أن هذه الدورة تميزت بتدخل ثمانية فرق برلمانية وجرت بحضور ثمانية وزراء تدخلوا هم بدورهم ، مشيرا إلى أن التقرير الكامل لهذه الدورة تم نشره من قبل المجلس.

كما عرفت هذه السنة تجليا آخر لهذا التفاعل ، يضيف المتحدث ، إذ طلبت إحدى الغرف البرلمانية رأي المجلس بخصوص مشاريع قوانين تهم الإعاقة ومحاربة الإرهاب وهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والملتمسات والمقترحات التشريعية .

واعتبر اليزمي أن شراكة من هذا القبيل بين مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (هناك أكثر من 110 مؤسسة في العالم) والبرلمان ، يقل نظيرها على المستوى الدولي.

ومن جهة أخرى، أشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مشاركة المجلس في العملية الانتخابية التي عرفها المغرب سنة 2015 والتي همت جوانب مختلفة.

وفي هذا الصدد ، ذكر اليزمي بأن المجلس أصدر خلال مناقشة البرلمان للقوانين الانتخابية والقوانين المنظمة للجماعات، المحلية، مذكرة بعنوان "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا".

وتلا هذا التقرير ، يستطرد اليزمي ، إحداث اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس ، إذ تم اعتماد 4024 ملاحظا يمثلون 34 جمعية وطنية ، و6 هيئات دولية ، وتنظيم 6 دورات تكوينية لفائدة 1200 متدرب ، مشيرا إلى أن المجلس ، من جهته عبأ 474 ملاحظا وأصدر تقريره الأولي يوم 6 شتنبر 2015.

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن كافة المنظمات التي تتبعت باهتمام هذه الاستحقاقات الوطنية أجمعت على أن الاقتراع تم في جو توفرت فيه كافة الضمانات الأساسية للحرية والجدية والشفافية ، وأن الاختلالات التي تم تسجيلها كانت محدودة ولم تؤثر على جوهر عملية الاقتراع.

غير أن هذا الملاحظة ، يستدرك المسؤول الحقوقي ، لا تعني أن الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب غير قابل للتحسين ، ولهذا السبب ، يضيف، " نعتزم في شهر يناير القادم تنظيم ندوة وطنية حول إصلاح القانون الانتخابي ، استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة ".

وبخصوص تفاعل المملكة مع الهيئات الأممية لحقوق الإنسان ، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالزيارة ، الثانية من نوعها لفريق تقني عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأقاليم الجنوبية للمملكة، شهر أبريل 2015 بدعوة من المملكة ومن المجلس.

وقال إن هذا الوفد تمكن من تنظيم لقاءات مع ممثلي المجتمع المدني ، ومن عقد اتصال مباشر بلجن جهوية مشهود لها بالمهنية والمصداقية والاستقلالية على المستوى الوطني كما الدولي.

أما في ما يتعلق بموضوع الجالية المغربية المقيمة بالخارج ، فأوضح اليزمي أن المجلس " يتعامل مع المسألة في إطار الاحترام الدقيق لصلاحياته دون إغفال أن مؤسسات عديدة أخرى تتولى هذه الإشكالية الاستراتيجية" .

وفي هذا الإطار، يقول اليزمي ، واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان طيلة هذه السنة ، التفكير في معايير المشاركة الانتخابية لمغاربة الخارج انطلاقا من بلدان الإقامة ، وذلك تماشيا مع مقتضيات الفصل ال17 للدستور ، مشيرا إلى أن المجلس سيقترح توصيات في هذا الشأن في تقريره النهائي حول ملاحظة الانتخابات.

ومن جهة أخرى أشرف المجلس على دراسة حول المغاربة المقيمين في أوروبا الذين كانوا ضحية لحالات التمييز ، موضحا أن هذا التقرير كان من المقرر مناقشته خلال الاجتماع الأخير للجنة الفرعية في شهر أكتوبر الماضي ، لكنه وبطلب من الاتحاد الأوروبي سيتم تداوله خلال اجتماع اللجنة الفرعية للهجرة والشؤون لاجتماعية ، التي ستجتمع خلال الفصل الأول من سنة2016 .

وحسب اليزمي ، فإن سنة 2015 كانت سنة غنية كما تشهد على ذلك العشرات من الإصدارات التي تعكس دينامية المجلس وتعامله بكل عدالة مع قضايا الاعاقة والانتخابات والمساواة والمناصفة والحرات العامة.

كما أصدر المجلس دليلين حول التربية على حقوق الإنسان، الأول موجه إلى أندية حقوق الإنسان والمواطنة والمؤسسات التعليمة ، والآخر موجه للشباب ، بشراكة مع اليونيسكو ، فضلا عن إنجاز تحقيق وطني حول قيم حقوق الإنسان في المجتمع المغربي سيتم نشر نتائجه مطلع سنة 2016 ، وكذا إنهاء استعدادات إطلاق المعهد الوطني للتكوين حول حقوق الإنسان .

http://anaharnewsmaroc.com/?p=6934

السجينات بالمغرب بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز

الأربعاء 30 ديسمبر 2015 12:19 إحاطة

إحاطة - أعدت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تقريرا تطرقت فيه لأوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بجهة الدار البيضاء – سطات، كما عملت من خلال تقريرها على رصد وتتبع مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، بالإضافة إلى بلورة توصيات واقتراحات من أجل ضمان حماية حقوق هذه الفئة.

واستند التقرير، الذي ستقدمه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء، بمدينة الدار البيضاء، على مصادر متنوعة تضمنت معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون، وتقارير الزيارات والمقابلات التي قامت بها مجموعات الرصد المكلفة بتجميع المعلومات، وشمل سبع مؤسسات سجنية تابعة لجهة الدار البيضاء-سطات في مدن الدار البيضاء، والمحمدية، وبنسليمان، وبرشيد، وسطات، الجديدة وابن احمد.

ويندرج هذا التقرير، المنجز حول "حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز"، في إطار صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الانسان، المتمثلة في زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية ومتابعة أحوال السجناء ومعاملتهم.

وسيعرف هذا اللقاء مشاركة ممثلين وممثلات، عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الانسان، والقطاعات الحكومية المعنية خصوصا العدل، والصحة والتعليم، وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال السجون وحقوق النساء.

http://ihata.ma/?p=33157

اليزمي:المبادرة الملكية بإطلاق نقاش بشأن الإجهاض تجسيد للديمقراطية التشاركية

29-12-2015

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، إدريس اليزمي، إن مبادرة الملك محمد السادس، بتكليف المجلس والحكومة، ممثلة في وزارتي العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية بإجراء استشارات موسعة بشأن إشكالية الإجهاض بالمغرب ، مكنت من خلق نقاش عمومي واسع، جدي وتعددي.

وأوضح اليزمي ، في تصريح استعرض فيه حصيلة إنجازات المجلس برسم السنة الحالية ، أنه في المغرب، كما في سائر بلدان العالم ، فإن الإشكالية التي يطرحها موضوع الإجهاض حساسة للغاية ، كما أن الآراء بشأنه تبدو متضاربة ومتباينة، معتبرا أن هذه المبادرة الملكية تمثل " تجسيدا رائعا للديمقراطية التشاركية ، التي تبدو ملحة كلما تعلق الأمر بمواضيع حساسة تخلق جدلا بالمجتمع ، أو بأوراش استراتيجية"، وفق وكالة الأنباء المغربية.

وأبرز السيد اليزمي ، أن المبادرة الملكية بإطلاق نقاش وطني حول الإجهاض، " إنجاز يكتسي رمزية ودلالة عالية" ، موضحا أن المجلس انخرط في هذا الإطار، في عمل توثيقي موسع، وفي الإنصات إلى 66 جمعية وشبكة تمثل كافة أطياف المجتمع المغربي وتلقى 72 مذكرة كتابية وأكثر من 20 عرضا.

وبرأي اليزمي ، فإن هناك ثمة إنجاز مهم تحقق سنة 2015 ، ويستحق الأخذ بعين الاعتبار، وهو ذاك التفاعل الذي حصل بين البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكر في هذا السياق، بأنه في 22 يوليوز من السنة الحالية تمت أمام مجلس المستشارين مناقشة التقرير الأول الذي عرضه المجلس على الغرفتين مجتمعتين ، تطبيقا للفصل 160 من الدستور.

وأضاف أن هذه الدورة تميزت بتدخل ثمانية فرق برلمانية وجرت بحضور ثمانية وزراء تدخلوا هم بدورهم ، مشيرا إلى أن التقرير الكامل لهذه الدورة تم نشره من قبل المجلس.

كما عرفت هذه السنة تجليا آخر لهذا التفاعل ، يضيف المتحدث ، إذ طلبت إحدى الغرف البرلمانية رأي المجلس بخصوص مشاريع قوانين تهم الإعاقة ومحاربة الإرهاب وهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والملتمسات والمقترحات التشريعية .

واعتبر اليزمي أن شراكة من هذا القبيل بين مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (هناك أكثر من 110 مؤسسة في العالم) والبرلمان ، يقل نظيرها على المستوى الدولي.

http://machahid24.com/home/132784.html

أعبوشي عن 2015: صايَة إنزكان ومساواة الإرث ومِثلي فاس

كثيرة هي الأحداث الاجتماعية ذات الصبغة الشعبية التي شهدها المغرب خلال هذا العام الذي يعيش آخر أنفاسه، ليبزغ عام جديد بكل آماله وآلامه، وطموحاته ونكساته؛ منها "ثورة الشموع" في طنجة احتجاجا على غلاء فواتير "أمانديس"، وحادث اعتقال فتاتين بإنزكان بسبب لباسهما، والاعتداء على مِثلي بفاس...

وكان آلاف الطنجاويين أقدموا قبل أسابيع على الاحتجاج ضد ارتفاع أسعار فواتير الكهرباء، فقرروا التخلي سويعات قليلة كل أسبوع عن الكهرباء، وتعويضها بالشموع، وهو الحدث الذي لاقى متابعة إعلامية كبيرة. وقبل ذلك كان حادث اعتقال فتاتين من سوق إنزكان بسبب ارتدائهما تنورتين قصيرتين، بالإضافة إلى تعرض مثلي بفاس لاعتداء همجي من طرف مواطنين وسط الشارع العام.

"الصاية" والمثلي

الدكتور الحسين اعبوشي، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية بجامعة مراكش، اختار الحديث عن الاعتداء على المثلي الجنسي بفاس، وحدث اعتقال ومحاكمة فتاتي "الصاية" قبل تبرئتهما في ما بعد، **علاوة على توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن المساواة بالإرث**، كأحداث بارزة طبعت سنة 2015.

ويقول اعبوشي، في تصريحات لهسبريس، إن حدثي "تنورة إنزكان" و"مثلي فاس" أثارا جدلا كبيرا داخل المجتمع المغربي بين مؤيد ومعارض، مضيفا أنهما "يكتسيان أهمية كبيرة لإثارتهما الجدل داخل المجتمع حول منظومة القيم السائدة، والتي يجب أن تسود، خصوصا بعد تدخل أشخاص مقتنعين بأنهم يدافعون عن قيم المجتمع، لفرض نمط سلوك ولباس محدد".

ولفت المحلل السياسي إلى أنه "في حالة الاعتداء العنيف على "مثلي فاس" أثير النقاش حول المثلية في المجتمع المغربي، وتعالت أصوات تطالب بحقوق المثليين، وفي المقابل كان رد الفعل قويا، من خلال مطالب المحافظة على القيم الوطنية والدينية للمجتمع المغربي".

واعتبر اعبوشي أن "مثل هذه الأحداث، وإن كانت متفرقة، فإنها تعبر عن ظواهر اجتماعية تساعد قنوات التواصل الاجتماعي على نشرها ومعرفة تداعياتها"، مبرزا أن "هذه الأحداث التي عرفتها البلاد سنة 2015 واكبها جدل حول التحولات القيمية للمجتمع المغربي، والتي تحتاج إلى تأمل ودراسة"، وفق تعبيره.

المساواة في الإرث

وبالنسبة للأستاذ الجامعي نفسه، فإن الحدث الأبرز الثالث الذي عرفته البلاد في 2015 هو إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا موضوعاتيا حول المساواة والمناصفة في المغرب، ومن بين توصياته المساواة بين الرجل والمرأة في الزواج وفي فسخه، والمساواة في الإرث.

وقال اعبوشي للجريدة إن لهذه التوصية أبعاد شعبية ومجتمعية، يمكن رصدها على مستوى العالم الافتراضي، إذ امتد النقاش حولها لأسابيع طويلة بعد صدورها في الأماكن العمومية وأماكن العبادة؛ فيما تدخل السياسيون من خلال الإعلام السمعي البصري.

وأورد المتحدث ذاته أن توصية المساواة في الإرث في نظر البعض "دعوة إلى الفتنة"، و"استفزاز لمشاعر المغاربة"، و"تطاول على اختصاصات أمير المؤمنين"، لكنها اعتبرت بالنسبة للبعض الآخر "دعوة إلى الحداثة، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بالمواثيق الدولية".

وسجل اعبوشي أن "سنة 2015 بالمغرب شهدت نقاشا عموميا حول قضايا الإجهاض، والإعدام، والإرث، والتعدد، وتزويج القاصر، والمثلية، والحرية الدينية، وهو نقاش حكمته معادلات الهوياتي، والحقوقي، والسياسي"، قبل أن يتساءل: "كيف سيتم تدبير هذه القضايا المرتبطة بالهوية؟ وما مخاطر جر النقاش العمومي إلى الجوانب المرتبطة بالهوية؟".

http://www.seekpress.com/article-88908.htm

Journée d'étude

Le mouvement de l'enfance populaire et la **commission régionale des droits de l'Homme** ont organisé, récemment à Ouazzane, une journée d'étude sur "Les travailleurs des maisons et le travail des mineurs".

Cette rencontre a été une occasion pour débattre des dimensions juridique, éthique et sociale de la question du travail des mineurs et son impact sur la généralisation de l'enseignement et la réalisation de l'égalité des chances entre les différentes composantes de la société. Les intervenants ont assuré que la promotion de l'équité sociale requiert la mise en place des conditions nécessaires visant à permettre aux différentes tranches de la population d'accéder à l'enseignement, soulignant la nécessité de renforcer l'arsenal juridique afin de lutter contre le travail des mineurs et de garantir les droits professionnels et économiques des travailleurs des maisons, conformément aux dispositions de la Constitution.

Driss El Yazami : Le débat sur l'IVG est une belle illustration de la démocratie participative au Maroc

L'initiative de SM le Roi de lancer un débat national sur l'interruption volontaire de grossesse (IVG) est une belle illustration de la démocratie participative au Maroc, a déclaré le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Selon le président du CNDH, l'initiative Royale de confier les consultations sur l'IVG à deux membres du gouvernement et à l'institution dont il a la charge a favorisé « un large débat public, serein et pluraliste » autour de cette question. Cette initiative est tout simplement « une réalisation emblématique et hautement significative », a-t-il assuré dans un entretien à la MAP. Ce processus « est une belle illustration de démocratie participative, encore plus nécessaire lorsqu'il s'agit de sujets sensibles, qui partagent la société ou de chantiers stratégiques », a estimé le président du CNDH.

Au cours de cet entretien, Driss El Yazami a indiqué que le CNDH avait procédé à un vaste travail documentaire, puis à l'écoute de 66 associations et réseaux représentant toutes les sensibilités de la société marocaine et reçu 72 mémorandums écrits et plus de 20 exposés.

Il est à souligner que plusieurs autres sujets ont été abordés dans le cadre de cet entretien, au cours duquel il a dressé le bilan des réalisations du Conseil national des droits de l'Homme au titre de l'année qui vient de s'achever.

https://www.maghress.com/fr/liberation/70033

Rencontre à Larache sur "Les défis des politiques locales et les enjeux de la convention internationale des personnes handicapées"

MAP 29.12.2015

Larache, 29 déc 2015 (MAP)- Une conférence sous le thème "les défis des politiques locales et les enjeux de la convention internationale des personnes handicapées" a été organisée, mardi à Larache, à l'initiative de l'association Fhamni pour la promotion des personnes en situation de handicap, afin de débattre des approches sociales et juridiques pour renforcer l'insertion des personnes handicapées dans leur environnement. Les intervenants lors de cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la commémoration de la journée internationale des personnes handicapées, ont souligné la nécessité d'accorder un intérêt particulier à la personne en situation de handicap et à la réalisation de ses aspirations et attentes, notant que ce défi majeur requiert la mise en place des conditions juridiques et structurelles à même de renforcer la cohérence entre les projets adressés à cette tranche de population. Ils ont, dans ce cadre, estimé que l'interaction avec les causes de personnes handicapées passe par la sensibilisation de la société à l'importance de la défense des droits de ces personnes et de l'amélioration de leur accès aux prestations sociales et aux services public, avec la prise en compte des spécificités du handicap. Les participants ont également affirmé que l'intégration de la dimension du handicap dans les programmes régionaux et nationaux, à côté de celles éthique et humaine, constitue aujourd'hui l'un des indicateurs sociaux fondamentaux dans le domaine du développement humain et socio-économique, relevant que le Maroc a su, grâce aux initiatives institutionnelles et associatives, réaliser un saut qualitatif en matière du traitement de la cause du handicap, ce qui nécessite de mettre en place des mécanismes novateurs de nature à renforcer davantage l'insertion des personnes handicapées dans la société. Ils ont, à cet égard, assuré que le Maroc est devenu un modèle en matière de l'insertion de la question du handicap aux niveaux social, éducatif et culturel dans ses politiques publiques, ainsi qu'un partenaire important et un acteur actif au sein des organisations onusiennes, qui s'intéressent au domaine du handicap, ce qui nécessite, selon eux, la concertation des efforts de tous les acteurs de la société civile, afin de renforcer la mise en oeuvre des clauses de la convention internationale des personnes handicapées et des dispositions de la constitution de 2011, qui accorde un intérêt particulier aux questions liées aux handicapés et prône leur insertion aux politiques territoriales. Les intervenants ont, ainsi, souligné l'importance du renforcement des compétences des associations oeuvrant dans le domaine du handicap, afin de consolider l'efficacité de leurs actions en relation avec les questions des personnes à besoins spécifiques et la promotion de la prise de conscience publique aux droits de ces personnes, qui disposent de connaissances cognitives leur permettant d'accompagner le développement aux niveaux régional et national. Cette rencontre a été ponctuée des débats autour du "rôle des institutions nationales dans la mise en oeuvre des dispositions de la convention internationale des personnes handicapées", "l'insertion de la dimension du handicap dans les politiques et les programmes des collectives territoriales...le cadre juridique et les mécanismes de mise en oeuvre", "la stratégie de la région et les défis de l'insertion de la dimension du handicap", "la stratégie des collectivités locales et les défis du développement intégré" et des "défis de l'intégration de la dimension du handicap

dans les programmes du développement humain". Ont pris part à cette manifestation des représentants des associations de la société, de la commission régionale du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil de la région et du réseau œuvrant dans le domaine du handicap au Nord du Maroc. SO---BR. BZ.

http://www.menara.ma/fr/2015/12/29/1785930-rencontre-%C3%A0-larache-sur-les-d%C3%A9fis-des-politiques-locales-et-les-enjeux-de-la-convention-internationale-des-personnes-handicap%C3%A9es.html

الحركة النسائية تنتقد مشروعي هيئة المناصفة ومحاربة العنف ضد النساء

16:21 - 29.12.2015

لم يكن مشروع قانون رقم 13- 103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء أفضل منه، حيث إن الجمعيات النسائية لم تكن راضية عنه ولا عن الأداء الحكومي بصفة عامة في ما يخص التشريعات ذات الصلة بمحاربة العنف والتمييز ضد النساء، إذ أصدرت العديد من البيانات عبرت فيها عن رفضها لمحتوى المشروع، ونددت بعدم التشاور وإشراكها في إعداده من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. بل إن الحركة النسائية ذهبت أبعد من ذلك، حيث نظم تحالف ربيع الكرامة، المكون من جمعيات نسائية وحقوقية، في نونبر الماضي، وقفات احتجاجية أمام محاكم المدن الكبرى للمملكة للمطالبة بملاءمة التشريعات المتعلقة بمحاربة العنف ضد النساء مع دستور 2011 ومع المواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب منذ سنوات.

وانتقدت الحركة النسائية تأخر الحكومة في إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، كما انتقدت مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز على اعتبار أن هذه الهيئة أُفرغت من محتواها.

وفي السياق ذاته، **سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال قراءته لهذا المشروع أن كتابة النص كانت ذكورية بامتياز**، وأن النصوص تخاطب الذكور ولا تهم النساء. كما سجل منتدى الزهراء للمرأة المغربية ومنتدى الأسرة والطفل بدورهما مجموعة الملاحظات، على رأسها غياب تصدير لديباجة القانون بالنسبة لمشروع الهيئة، نظرا لأهميتها في تأطير فهم مقتضيات القانون وفي تحديد سياقات هذا القانون وخلفياته وأهدافه، وغياب مجموعة من المفاهيم والتعريفات.

وخضع مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء لسلسة تعديلات، حسب ما صرحت به وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بمناسبة اليوم الوطني للمرأة، وينتظر المجلس الحكومي النسخة الجديدة من هذا القانون من أجل الدراسة والمصادقة، فيما ينتظر أن يعرض مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكل التمييز على البرلمان من أجل الدراسة والمصادقة، بعد أن صادق عليه مجلس الحكومة في مارس الماضي.

وأُعد هذا المشروع من خلال اعتماد "مقاربة تشاركية، حيث تلقت اللجنة العلمية الخاصة بإعداد المشروع أزيد من 80 مذكرة من طرف هيئات وطنية، وجمعيات وشبكات المجتمع المدني، وهيئات مهنية، وأحزاب سياسية، وأفراد.

http://www.journaux.ma/actualite/17630